

## المراجعة الاجتماعية: دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب

د. هاشم علي هاشم الموسوي (\*)

جمانة حنظل التميمي (\*\*)

### المقدمة

نتيجة الاهتمام وخصوصاً في الآونة الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات الاقتصادية وما تبعه من ظهور المحاسبة الاجتماعية كأداة لتقييم وقياس الأداء الاجتماعي لتلك المشاريع واعداد التقارير والقوائم الاجتماعية التي تعبر عن المساهمة الاجتماعية للشركة والتي تعد كجزء لا يتجزأ من نظام المعلومات المحاسبي. ونظراً لزيادة الحاجة الى القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركة ان نبعث الحاجة الى أيجاد وسيلة للتحقق وتقييم ذلك الأداء بصورة مستقلة عن الأداء الاقتصادي للشركة. ومما ساعد على ذلك قصور وسائل المراجعة المالية (التقليدية) عن القيا بهذه المهمة، والشعور بضرورة ايجاد نظام متكامل للمراجعة يشتمل على فحص ومراجعة وتقييم اداء الشركة وما يرتبط به من بيانات من الناحية المالية والإدارية والاجتماعية. ولقد تضافرت تلك العوامل جميعها للمطالبة بإيجاد مفهوم جديد للمراجعة أطلق عليه (المراجعة الاجتماعية) تماشياً مع طبيعة الهدف الذي يسعى الى تحقيقه ونوعية البيانات التي يتعامل معها.

### مشكلة البحث

عدم اهتمام المراجعين بفحص وتقييم الجانب الاجتماعي لاداء المشاريع الاقتصادية لغياب مفهوم محدد وواضح للمراجعة الاجتماعية واقتصار التدقيق على الجوانب المالية حصراً.

### فرضية البحث

1. إمكانية أيجاد نظام مراجعة متكامل لتقييم اداء الشركات الاقتصادية ماليا و إداريا واجتماعيا
2. إمكانية تحديد مجالات عمل المراجعة الاجتماعية

### أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى التوصل الى نظام يختص بمراجعة البيانات التي تعدها ادارة الشركة عن العمليات الاجتماعية التي تقوم بها، من خلال تحديد فلسفة واضحة ومحددة للمراجعة الاجتماعية. ومن ثم الحصول على نظام مراجعة متكامل يختص بمراجعة اداء الشركة ماليا و إداريا واجتماعيا.

(\*) استاذ المحاسبة المساعد/ جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة.

(\*\*) مدرس المحاسبة المساعد/ جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة.

## التعريف لمفهوم المراجعة الاجتماعية

لقد تعددت المحاولات التي بذلت للتوصل الى تعريف شامل ومحدد للمراجعة الاجتماعية ففي عام 1953 نادى (Haward) بضرورة القيام بمراجعة اجتماعية على أساس أنها فحص فترتي لتقييم مدى اداء المشروع من وجهة النظر الاجتماعية. وقد استهدفت هذه المحاولة حث مديري الشركات على الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقهم. وقد أبرزت هذه المحاولة ضرورة مراعاة تمتع من يقوم بهذه المراجعة باستقلال كامل وان يكون من خارج المشروع.

اما في عام 1958 برزت محاولة أخرى توضح ضرورة القيام بالمراجعة الاجتماعية كأداة للتحقق من مدى مقابلة سياسات الشركة للاحتياجات الإنسانية للعاملين بها. ومن ثم اهتمت هذه المحاولة بالعنصر البشري داخل الشركة ومدى اهتمام الإدارة والسياسات التي تضعها بمقابلة احتياجاته المختلفة متجاهلة بذلك الأطراف الأخرى داخل المجتمع. (Fred, 1958, 77-86)

وخلال الستينات طالبت بعض الكتابات بضرورة إجراء قياس للأداء الاجتماعي للشركات الاقتصادية ولقد أوضح (Kreps) انه لا بد من تحديد الأعمال التي لا تأخذ بالحسبان المسؤولية الاجتماعية للشركة والعمل على إحلالها بأعمال أخرى في ضوء احتياجات المجتمع المختلفة (Kreps, 1962, 20-31) وتزايد الاهتمام بالمراجعة الاجتماعية خلال السبعينات وقد اجمعت الكتابات خلال هذه الفترة على ضرورة إيجاد مفهوم واضح ومحدد للمراجعة الاجتماعية يستند الى عدد من الوسائل والأساليب الكفيلة بسرعة تنفيذه ومن هذه الكتابات كتابه (Massa, 1974, 7-8) اذ أوضحت ان هناك العديد من المبررات لاستخدام المراجعة الاجتماعية الى جانب المراجعة المالية باعتبار ان تحقيق الأرباح لم يعد الهدف الوحيد للمشاريع الاقتصادية ولكن يتعين على تلك الشركات ان تقنع المجتمع الذي تتعامل معه بسلامة تصرفاتها وان هناك نوعا من المسؤولية الاجتماعية فيما تؤديه من أنشطة وما تضعه من سياسات. وقد ظهرت سلسلة من المقالات التي توضح عدد من المشكلات الاجتماعية للشركات، اذ نصت هذه المقالات على الرغم من عدم وجود مفهوم واضح ومحدد للمراجعة الاجتماعية حتى الان، الا ان المشاريع الاقتصادية لديها شعور قوي بإظهار مدى مساهمة الأرباح التي تحققها في تحقيق الرفاهية للمجتمع وخاصة ان قائمة الأرباح والخسائر المالية لا تستطيع قياس الاداء الاجتماعي للمشروعات الاقتصادية. ولقد ادى هذا الوضع الى ظهور التوقعات بتطوير القوائم المالية في المستقبل القريب لكي تشمل على بيانات تفصيلية عن الاداء الاجتماعي للمشاريع الاقتصادية.

وفي مقالات أخرى اقترح البعض امثال (Woelfel, 1974, 27-42) على ضرورة اجراء مراجعة اجتماعية كاملة للشركة بواسطة شخص خارجي متخصص يتمتع بالاستقلال عن ادارة

الشركة مما يعني الاعتراف بضرورة تقييم الاداء الاجتماعي للشركات الاقتصادية بصورة منفصلة عن الاداء الاقتصادي لها.

ويعاب على المحاولات السابقة انها لم تستهدف تحديد واضح للمراجعة الاجتماعية بينما ركزت على إبراز أهمية أيجاد نوع من التقييم للاداء الاجتماعي للشركات الاقتصادية باستخدام أسلوب المراجعة الاجتماعية .

ولمعالجة ذلك القصور ظهرت بعد ذلك عدة محاولات لتعريف المراجعة الاجتماعية وفي احدى هذه المحاولات تم تعريف المراجعة لاجتماعية على انها تقييم منظم ورشيد لمضمون الاجتماعية للبرامج والانشطة التي يقوم بها الشركة واعداد التقارير عن نتائج ذلك التقييم للاطراف المعنية داخل المجتمع .ولقد ابرزت هذه الدراسة ان وجود المراجعة الاجتماعية يرتبط اساسا بثلاثة متطلبات هي :

1. تحديد فلسفة الشركة تجاه المسؤولية الاجتماعية التي يتعين عليها القيام بها  
2. وضع اهداف لبرامج العمل الاجتماعي والتي تتماشى مع فلسفة الشركة كما تم تحديدها في الخطوة السابقة

3. اعداد برامج للعمل الاجتماعي لتحقيق الاهداف الموضوعية  
وفي ضوء هذه المتطلبات الأساسية يمكن للمراجعة الاجتماعية ان تلعب دورا حيويا في المحاسبة والرقابة على الاداء الاجتماعي عن طريق مجموعة من الخطوات المتتابعة :

1. تجميع بيانات عن تكلفة الاداء فيما يتعلق ببرامج العمل الاجتماعي  
2. قياس مدخلات ومخرجات برامج العمل الاجتماعي على ان يفضل مقابلتها بمعايير محدودة مسبقا مع مراعاة ضرورة حل جميع المشاكل والصعوبات التي تتعرض عملية قياس كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية

3. تصميم التقارير عن الاداء الاجتماعي  
4. تقييم الاداء عن طريق تحديد مدى الفاعلية والكفاءة في تنفيذ البرامج الموضوعية وعلاقة ذلك بفلسفة اهداف الشركة في هذا المجال (Kieth et al ,1975 ,13-18).

وفي دراسة أخرى لمفهوم المراجعة الاجتماعية وضحت على ان المراجعة الاجتماعية هي دراسة تنظيمية وتقييم الاداء الاجتماعي للمشروع والذي يمكن تميزه عن الاداء الاقتصادي له ومن ثم فان المراجعة الاجتماعية تختص بالأنشطة التي لها تأثير محتمل على النوعية الاجتماعية لحياة الأفراد بدلا من الناحية الاقتصادية لها.

وبعبارة اخرى فان المراجعة الاجتماعية تقتصر على العمليات التي يقوم بها المشروع والتي لها تأثير على الرفاهية العامة للمجتمع ككل . وقد اثار الكتاب لفظة (مراجعة Audit) والتي تعني الفحص والتحقق من بيانات ذات قيم نقدية بواسطة شخص غير من اعد هذه البيانات. ولغرض التأكد من مدى سلامة القوائم الاجتماعية والتي هي جزءا لا يتجزأ من النظام المحاسبي الشامل (عيد ، 1983 ، 52) ظهرت المراجعة الاجتماعية. ولكن من التعاريف السابقة يتضح ان المراجعة الاجتماعية وظيفة او اجراء اكثر منها مراجعة للنتائج، اذ ان النتائج الاجتماعية غير واضحة ومن الصعب قياسها ومن ثم فان المراجعة غي هذا الصدد تستهدف تقييم ما تقوم به الشركة في المجالات الاجتماعية وليس مقدار النواحي السيئة والطيبة التي تنجم عن مزاوله النشاط. ومن هذا يتضح ان جميع المحاولات التي بذلت للتعريف بمفهوم المراجعة الاجتماعية قد خلطت بين مفهوم كل من المحاسبة الاجتماعية والمراجعة الاجتماعية على الرغم من ضرورة التمييز بينهما لاختلاف طبيعة عمل ومجال كل منهما، بالرغم من وجود علاقة وثيقة بينهما ومن ثم فانه من الضروري تطوير تعريف المراجعة الاجتماعية لكي تشمل على نواحي الفحص والتحقيق بجانب نواحي التقييم والتقرير . فبعد الاهتمام بموضوع المحاسبة الاجتماعية وامكانية اعداد مجموعة من القوائم او التقارير الاجتماعية فانه يمكن استخدام وسائل المراجعة الاجتماعية في التحقق من مدى سلامة القوائم والتقارير في التعبير عن صافي الدخل الاجتماعي عن الفترة وما تساهم به الوحدة في الاصول الاجتماعية وما تلتزم به من التزامات تجاه المجتمع في تاريخ معين. ولاشك ان ذلك سيضيف درجة كبيرة من الثقة في البيانات والقوائم الاجتماعية مما يؤدي الى زيادة درجة الاعتماد عليها من جانب الاطراف المستفيدة من داخل المجتمع (الصبان واخرون ، 1996 ، 336 ) .

وعلى ضوء ما تقدم فمن الممكن تعريف مفهوم المراجعة الاجتماعية على انها الفحص وتقييم الاداء الاجتماعي للشركات والذي يمكن تميزه عن النشاط الاقتصادي لها وذلك بغرض التحقق من مدى سلامة تعبير القوائم والتقارير الاجتماعية عن مدى تنفيذ الشركة للمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها ومدى مساهمتها في الرفاهية الاجتماعية ذلك مع مراعاة ان يتم هذا في ضوء مجموعة من المعايير المتعارف عليها لضمان جدية وسلامة الاداء من جانب القائمين على هذا النوع من انواع المراجعات.

## معايير المراجعة الاجتماعية

لقد كان من نتيجة حداثة موضوع المراجعة الاجتماعية ، عدم ظهور معايير متعارف عليها لهذا الفرع من فروع المراجعة ولهذا ظهرت بعض الكتابات محاولة استنباط مجموعة من المعايير التي تخدم المراجعة الاجتماعية من خلال التطرق الى معايير المراجعة المالية والإدارية محاولة تطويعها لخدمة هذا النوع من المراجعة. (الدباغ ومحمد علي، 1995، 145).

اذ أصدرت اللجنة الدولية لمهنة المراجعة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين البيانات الدولية لمهنة المراجعة وذلك بغرض توفير مساعدة عملية للمراجعين لتطبيق المعايير الدولية للمراجعة او لتعزيز الممارسات المهنية الجيدة، علما بان هذه البيانات لا تمتلك نفس صلاحية المعايير الدولية للمراجعة، اذ ان هذه البيانات لا تنشئ اية مبادئ أساسية او إجراءات جوهرية جديدة وانما الغرض منه هو توفير إرشادات حول كيفية تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في حالة وجود أمور اجتماعية (بيئية) ليا أهمية على البيانات المالية (البيان الدولي لمهنة المراجعة، 1998، 427).

ويرى بعض المفكرين امثال محمد سمير المنبان واسماعيل إبراهيم جمعة وفتحي رزق السوافيري، انه لحداثة مفهوم المراجعة الاجتماعية لا يتوقع حاليا ان تحكمه مجموعة من المعايير المتعارف عليها ولذلك فان المحاولات التي تبذل الان تتمثل في اصدار مجموعة من المعايير تطرح للمناقشة ثم التعديل عن طريق المتخصصين والهيئات المهنية في مجال المحاسبة والمراجعة بغية التوصل الى معايير متعارف عليها .

ومن الممكن القول بان معايير المراجعة الاجتماعية سوف تستند الى حد ما على المعايير لكل من المراجعة المالية التقليدية ومعايير المراجعة الادارية في بعض النواحي على ان يكون لها بعض ما يميزها . والأتي توضيح لمعايير المراجعة المالية التقليدية والإدارية ومحاولة الربط بينها وبين ما يخدم المراجعة الاجتماعية ( Cynthia,2000,87)

### (1) المعايير الشخصية

أ. التأهيل العلمي للقائمين بعملية المراجعة المالية والإدارية، اما بالنسبة للمراجعة الاجتماعية فهناك بعض التحفظ على استخدام المعيار التأهيل العلمي لتقييم بوظيفة المراجع وذلك لاختلاف طبيعة التأهيل العلمي والخبرة المطلوبة لتقييم بالمراجعة الاجتماعية .

ب. الاستقلالية من الصفات الأساسية للمراجع وعليه لا بد ان يكون هناك الالتزام بالاستقلالية في العمل كمراجع مالي، وكذلك استخدام معيار الاستقلالية كمعيار شخصي للقائم بعملية المراجعة الاجتماعية .

ج. ان المراجع بصورة عامة مناط بقواعد سلوك مهنية محددة عند أعداده لتقريره اذ لا يستطيع الوثوق برأي المراجع ان لم يكن عمله قائم عمله على هذه القواعد وعلى هذا فلا بد ان يكون هناك التزام بقواعد السلوك المهني عند القيام بعملية المراجعة وفي أعداد التقارير، سواء كان المراجع قائم بعملية المراجعة مالية أم إدارية أم اجتماعية ( Fredrick, 1983 , 34-41 ) .

## (2) معايير الأداء المهني أو العمل الميداني

- أ. يجب ان يكون العمل مخطط بدقة وان يكون هناك أشرف ملائم من المراجع على مساعدته ، وينطبق نفس المعيار في عملية المراجعة الاجتماعية .
- ب. تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل الشركة عينة الفحص ، ولا يمكن اعتبار هذا المعيار من المعايير المهنية الأساسية للعمل بالمراجعة الاجتماعية .
- ج. الحصول على القرائن الكافية والملائمة ومن الممكن الاعتماد على هذا المعيار في المراجعة الاجتماعية مع مراعاة نوعية القرائن المطلوبة من المراجع الاجتماعي.

## (3) معايير أعداد تقارير المراجع

- أ. يعرض التقرير مدى الالتزام بالقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في أعداد القوائم المالية، أما ما يخص المراجعة الاجتماعية فيجب ان يشتمل تقرير المراجع الاجتماعي على مجموعة من المعايير التي تبين ما يجب ان يشتمل عليه تقرير المراجع من حيث نطاق الفحص والعمليات والأنشطة التي خضعت للتقييم والدراسة، هذا بالإضافة إلى إبراز النتائج التي توصل إليها المراجع من خلال عملية الفحص والتقييم وهنا يمكن الاسترشاد بما تم الاتفاق عليه كمعايير لأعداد التقرير في المراجعة الإدارية ( NAOA, 1974, 39 ) .
  - ب. يجب ان تفصح القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط الشركة بطريقة ملائمة، ويجب ان يبين التقرير ما اذا كانت القوائم والتقارير الاجتماعية قد اعدت وفقا للمعايير المتفق عليها ويجب ان يبين هذا التقرير ما اذا كانت هذه المعايير قد طبقت في الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها في فترات سابقة .
  - ج. يجب ان يشتمل التقرير على ابداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة . وكذلك بالنسبة لتقرير المراجع الاجتماعي فيجب ان يشتمل التقرير على رأيه في القوائم والتقارير الاجتماعية .
- وتعد البيانات الواردة في تقرير المراجع الاجتماعي معبرة تعبيراً كافياً عما تتضمنه هذه التقارير من معلومات طالما لم يشر في التقرير إلى غير ذلك .

ومن الملاحظ ان مجموعة المعايير الثانية لا تختلف كثيرا عن التقرير في حالة المراجعة المالية التقليدية. (الصبان ، 1978 ، 97-158) وقد أشار بعض الباحثون أمثال (Taylor) على ان تقرير المراجعة الاجتماعية يجب ان يشتمل على مجموعة من المعايير وذلك استكمالا للمعايير السابقة وتتمثل بالاتي :

- (1) ثلاثة أنماط أساسية هي : الملائمة .... البعد عن التحيز .... القابلية على الفهم .
- (2) ستة معايير ثانوية وهي : الوقتية .. قابلية الفحص المستقل .. الإكمال .. القابلية للمقارنة .. الإيجاز .
- (3) عشرة اعتبارات إضافية هي : مغزى البيانات المحلية .. الحيطه والحذر .. القابلية للقبول .. إتاحة الفرصة للرأي المعارض .. الثبات .. القابلية للقياس الكمي .. التعبير النقدي .. ملائمة العرض .. المقابلة والقابلية للتقييم ( Taylor,1997,455 ) .

وقد أشار البيان الدولي لمهنة المراجعة الى الإرشادات التي يأخذها المراجع بعين الاعتبار عند اتخاذه اجتهادا مهنيا في مثل هذا المحيط لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المتعلقة بالآتي ( المعايير الدولية للمراجعة، 1998، 428 )

1. معرفة طبيعة عمل الشركة .
2. تقدير المخاطر وتقييم الرقابة الداخلية
3. مراعاة القوانين والأنظمة
4. الإجراءات الجوهرية الأخرى

ان الإرشادات بموجب التسلسل تعكس السياق النموذجي لعملية المراجعة الاجتماعية، فبعد ان يحصل المراجع على معرفة كافية عن طبيعة عمل الشركة، فانه يقوم بتقدير مخاطر المعلومات الخاطئة الجوهرية على البيانات المالية، هذا التقدير يتضمن مراعاة لقوانين وأنظمة البيئة التي لها صلة بالشركة، والتي توفر أساسا للمراجع ليقرر فيما اذا كانت هناك حاجة لا عطاء عناية للأمور البيئية خلال إجراء مراجعة البيانات المالية .

### موقع المراجعة الاجتماعية من المراجعة المالية (التقليدية)

يعد نظام المحاسبة المالية من أهم واشمل الأنظمة المحاسبية المختلفة، فهو بمثابة الركيزة الأساس لبناء أي نظام محاسبي والمنبع الرئيس للبيانات المالية للنظم المحاسبية سواء ما كان منها على مستوى الشركة او المستوى القومي، ذلك ان مخرجاته تمثل المادة الأساس لتشغيل أي نظام محاسبي ، فهو يتولى تسجيل الأحداث المالية للوحدة وتبويبها وتلخيصها في ضوء المبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها وعرضها في طائفة من التقارير والقوائم

المحاسبية، والنظام المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بوصفه نظاما مستحدثا لا بد له من الاستعانة بالنظام المحاسبي المالي للحصول على البيانات التي تؤكد مساهمة الوحدة في دعم الأنشطة الاجتماعية ماليا، فكما هو معروف ان الشركة بتنفيذها للأنشطة الاجتماعية او مساهمتها في حل طائفة من المشكلات الاجتماعية لا بد ان ترافقها عمليات مالية تدخل في صميم وظائف النظام المحاسبي المالي لكونه النظام المسؤول عن معالجة الأحداث المالية للشركة.

ان العلاقة الوثيقة بين كلا النظامين قد حمل بعضا من الباحثين على دمج أهداف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأهداف نظام المحاسبة المالية عن طريق دمج المعلومات الاجتماعية ضمن التقارير والقوائم المالية إذ تصبح المعلومات الاجتماعية جزءا من المعلومات المالية من دون الحاجة إلى إجراء تعديل جوهري في النظام المحاسبي التقليدي (عيد، 1983، 54) ان الأنشطة الاجتماعية تتوفر بالفعل في النتائج النشاط الاقتصادي ومن ثم يجب ان يتجلى ذلك في التقارير المالية إذ إن الشركة وحدة واحدة لا تتجزأ ومن ثمة فان أهدافه الاقتصادية والاجتماعية متكاملة ويمثلان الأهداف الكلية للشركة، فمثلا ان اغلب الأنشطة الاجتماعية تنشأ عنها تكاليف اجتماعية ولغرض حصر ومتابعة تلك التكاليف والرقابة عليها من لدن نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، لا بد من الارتكاز على نظام محاسبة التكاليف لتحقيق تلك الأغراض، فمثلا تبويب التكاليف ومنها التكاليف الاجتماعية على الأساس الوظيفي سيساعد نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على التعرف على حجم الأنفاق الاجتماعي في كل من الوظيفة الإنتاجية والتسويقية والإدارية موزعة على ثلاثة عناصر هي (المواد والأجور والمصروفات) والتعرف على كلفة المراكز الخدمية التي تدخل في إطار المسؤولية الاجتماعية للوحدة كمركز الصيانة وتصليح السيارات المخصصة لنقل الموظفين مثلا (الدباغ ومحمد علي، 1995، 146)، لذلك فان ما يوفره نظام محاسبة التكاليف من بيانات كمية ومعدلات تتعلق باحتساب التكاليف سيساعد نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في قياس عدد من التكاليف الضمنية مثال ذلك التكاليف الناشئة من فقدان إنتاجية العامل نتيجة أصابته وتوقفه عن العمل. إذ يتسم احتسابها بالوصول على متوسط إنتاج العامل في الساعة او اليوم وضربها بتكلفة الوحدة الواحدة من المنتج او الخدمة (التميمي وراشد، 2002، 4).

وعلى هذا فالمراجع يجب ان يأخذ ذلك بنظر الاعتبار إي عند إجراءه عملية المراجعة يتم تركيزه على مدى مساهمة الشركة في تحقيق الأهداف الاجتماعية التي لها تأثير على حياة الأفراد من خلال اعتماده على المحاسبة الاجتماعية وما تصدر منها من قوائم وتقارير اجتماعية.



## المزايا المتوقعة من استخدام المراجعة الاجتماعية

- يمكن تلخيص المزايا التي قد تعود من المراجعة الاجتماعية فيما يلي:-
1. تشجيع الاهتمام بالأنشطة ذات المضمون الاجتماعي. فمن المعروف ان كل فرد داخل الشركة سيوجه اهتمامه الى تلك الأنشطة التي تقيمها والتقرير عنها بغض النظر عن الجهة التي ترفع اليها تلك التقرير.
  2. اكتشاف أية أخطاء في التنفيذ، والعمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب والعمل على تلافيتها مستقبلاً.
  3. إيجاد نظام متكامل لمراجعة الأنشطة التي يزاولها المشروع. فعن طريق المراجعة المالية التقليدية يتم مراجعة الجانب المالي لتلك الأنشطة كما يظهر في قوائم الدخل والمركز المالي. في حين ان المراجعة الإدارية سوف تستهدف إجراء تقييم مستقل لأداء إدارة المشروع فمثلاً فيما تصغه من سياسات وما يرتبط بها من إجراءات ونظم للمعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية بنوعها المالي والإداري. واخيراً فأن المراجعة الاجتماعية ستتولى عملية تقييم الجانب الاجتماعي لأداء المشروع وما تصدره الإدارة من قوائم وتقارير في هذا الشأن.
  4. إمكانية تحديد مدى التقدم الذي أحرزته الشركة في مجال الأداء الاجتماعي وتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية، وما يتعين عليها عمله في المستقبل لغرض تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة.
  5. الاستجابة للمطالب المتزايدة من أطراف المجتمع للحصول على معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها عن الأداء الاجتماعي للمشروعات الاقتصادية.
  6. المساعدة في تحديد كلاً من التكاليف والمنافع الاجتماعية بدرجة كبيرة من الدقة مما يساعد على تحديد نتيجة الأداء لأي ناط تزاوله الشركة. ويراعى في هذه الحالة تحديد تكلفة الفرصة البديلة وضرورة أخذها في الاعتبار عند تحديد نتيجة الأداء.

## مجالات عمل المراجعة الاجتماعية

من الممكن عمل المراجعة اجتماعية في بعض النواحي التعارض بين الشركة والمجتمع ( David et al , 1975 , 13-16 ) ومن الممكن حصرها في عشرة بنود أساسية تمثل النواحي المختلفة لانشطة الشركة والتي لها مضمون اجتماعي . وقد تم تقسيم هذه البنود الأساسية الى عدد من الموضوعات الفرعية ( Wood and Willim , 1977 , 599-603 ).

والجدول التالي يبين البنود الأساسية لمجالات عمل المراجعة الاجتماعية وما يشتمل عليه كل بند من موضوعات فرعية .

جدول (1) : يبين وجود او عدم وجود إدارة مسؤولة اجتماعيا، والى أي مدى

ت	البند	نعم	كلا	وزن السؤال
1	هل للإدارة حقوق وواجبات محددة تتعلق بالجوانب الاجتماعية ، وهل تم تعريفها ومراجعتها وإبلاغها لمستويات التنظيم المختلفة؟			
2	هل هناك تكامل بين الأرباح طويلة الأجل والأهداف الاجتماعية مع الحقوق الشرعية للمجتمع؟			
3	هل تمنع سياسة الشركة القيام بأية نشاط مخالف للقوانين واللوائح الحكومية؟			
4	هل الموارد الطبيعية المستهلكة والعام الزائد عن الحد الطبيعي يتم محاربتهم عن طريق سياسة الشركة ؟			
5	هل يشترك كل من المساهمين والإدارة والعاملين والمستهلكين والمجتمع في الأرباح والمكاسب التي تحققها الشركة؟			

جدول (2) : يبين الاستجابة الى مطالب المختلفة داخل المجتمع، والى أي مدى؟

ت	البند	نعم	كلا	وزن السؤال
1	هل تتجاوب سياسة الشركة مع شكاوي المستهلكين والتي يتم فحصها في اجتماعات الإدارة العليا؟			
2	هل هناك سياسة عامة للشركة مكتوبة تتضمن أنظمة المعلومات وجودة الإنتاج... الخ؟			
3	هل يتم تعديل سياسة الإعلان للشركة وفقا لشكاوي المستهلكين فيما يتعلق بمدى صدق الإعلانات وعدم تقديم معلومات حقيقية عن المنتج؟			
4	هل يتم تعديل سياسة الشرك وفقا لأية آراء معارضة من مجموعات الشباب؟			
5	هل يتم مشاركة مجموعات المستهلكين في الوفورات المحققة في التكاليف عن طريق التخفيض في أسعار بيع المنتجات؟			

جدول (3): يبين التعارض بين أهداف كل من التنظيم والإدارة والأفراد. وإلى أي مدى؟

ت	البنود	نعم	كلا	وزن السؤال
1	هل يتم تقييم وتطوير واستخدام الأداء المحتمل لكل فرد لصالح كلا من التنظيم والفرد ذاته؟			
2	هل يتم تعديل البيكل التنظيمي لكي يقدم الخبرة العملية لإشباع الحاجات البشرية من جانب ويخدم أهداف الرقابة والكفاية التنظيمية من جانب آخر؟			
3	هل يتم تطوير المناخ التنظيمي لكي يساعد على المساهمة في خلق الإبداع؟			
4	هل ان نوعية القيادة الإدارية التي ترتبط باحتياجات التنظيم والأفراد والمجموعات الأخرى، يتم تحديدها لكل موقف معين على حده؟			
5	هل هناك نظام للتحكيم متاح لجميع العاملين بهدف إيجاد أفضل الحلول للخلافات والتعارض بين المصالح داخل التنظيم؟			

جدول (4): يشير إلى إيجاد علاقات أكثر فاعلية بين العاملين والإدارة. وإلى أي مدى؟

ت	البنود	نعم	كلا	وزن السؤال
1	هل يتم الاعتراف بنظام المساواة الجماعية كأسلوب رسمي لتحقيق نوع من توازن القوى في العلاقات بين العامل والمدير؟			
2	هل يعترف العاملين والإدارة بمسئوليتهم المشتركة تجاه المجتمع وبالأثار المحتملة من المساهمة الجماعية مثل التضخم؟			
3	هل توجد سياسات محددة يسترشد بها المديرون لتحسين العلاقات بين الإدارة والعاملين؟			
4	هل تضمن سياسة الشركة (عدالة التوظيف) مع قوانين الحقوق المدنية وعدم التفرقة بين العاملين وإيجاد فرص متكافئة للعمل والأجر والترقية؟			
5	هل توجد لدى الشركة سياسة لإعادة التدريب لاستيعاب التطورات التكنولوجية الحديثة؟			

جدول (5): منع ورقابة المشاكل المتعلقة بأداب السلوك، والى أي مدى؟

ت	البنود	نعم	كلا	وزن السؤال
1	هل تستطيع سياسات الشركة حل مشاكل التعارض في المصالح؟			
2	هل هناك دستور أو دليل مكتوب لآداب السلوك داخل الشركة يحدد الخطوط العريضة لما يعتبر خروجاً على هذه الآداب، ويبرز نواحي السلوك القويم لإدارة الشركة؟			
3	هل يتم مراجعة سياسات الشركة وما ينفذ منها طبقاً لما تصدره الدولة من لوائح لآداب السلوك؟			
4	هل توجد سياسات داخل الشركة لتحديد الأسعار ومعالجة الاحتكار؟			
5	هل يتم تقييم دوري ومنتظم لأخلاقيات واداب سلوك الشركة من خلال التزامها بالمسؤولية الملقاة على عاتقها تجاه الأطراف المختلفة داخل المجتمع؟			

جدول (6): القبول والاعتراف بالمسؤوليات الاجتماعية، والى أي مدى؟

ت	البنود	نعم	كلا	وزن السؤال
1	هل فكرة المسؤولية الاجتماعية مقبولة ومطبقة في شركتك؟			
2	هل تقدم سياسات الشركة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية نوعاً من التوازن ضد سوء استخدام السلطة من الرؤساء على المرؤوسين؟			
3	هل ينقل عبء التكلفة الاجتماعية إلى المستهلك؟			
4	هل تم تخصيص مسؤولية محددة لشخص ما داخل الشركة لإدارة البرامج والسياسات ذات المضمون الاجتماعي؟			
5	هل اشتركت في الماضي في أي شكل من أشكال المراجعة الاجتماعية لتقييم أي مدى قامت الشركة لتحمل مسؤولياتها الاجتماعية؟			

جدول (7): التخطيط داخل الشركة ، اهداف ، سياسات ، فلسفات، الى أي مدى؟

ت	البنود	نعم	كلا	وزن السؤال
1	هل تتضمن اهداف وسياسات الشركة على مسؤوليات تجاه المجتمع؟			
2	هل هناك أولويات محددة لاهداف وسياسات الشركة والاهداف والسياسات الاجتماعية ؟			
3	هل تشمل عملية التخطيط داخل الشركة على ضرورة مراعاة المصالح ؟			
4	هل هناك فلسفة محددة للشركة تم صياغتها وتداول لغرض حل أي تعارض بين الاهداف الاجتماعية للدولة واهداف الشركة؟			
5	هل التعارض بين اهداف تعظيم الارباح في الاجل القصير وفي الاجل الطويل تم معالجتها عن طريق المزج بين اهداف الشركة واهداف المجتمع؟			

جدول (8): الخطوط العريضة لسياسات العلاقات العامة للشركة ، الى أي مدى ؟

ت	البنود	نعم	كلا	وزن السؤال
1	هل هناك تصور إيجابي عن الدور الاجتماعي للشركة في ضوء المسؤوليات الاجتماعية للشركة؟			
2	هل تم منع التعارض بين الشركة والمجتمع عن طريق التعريف الواضح والتكامل بين الاهداف الاستراتيجية للشركة والاهداف المختلفة للأطراف المستفيدة داخل المجتمع؟			
3	هل تستجيب العلاقات العامة داخل الشركة لمطالب الأطراف الأخرى داخل المجتمع ؟			
4	هل تشجع الشركة العاملين في الاشتراك في الأنشطة الترفيهية؟			
5	هل هناك سياسات داخل الشركة لإعطاء منح لأغراض اجتماعية، مثل تخصيص جزء من الأرباح السنوية او تقديم بعض الخدمات للمعوقين مثلا ؟			

جدول (9): مشاركة الشركة في برامج العمل الاجتماعي ، والى أي مدى؟

ت	البنود	نعم	كلا	وزن السؤال
1	هل تتبع مشاركة الشركة في برامج العمل الاجتماعي المحلية من السياسات الموضوعة للشركة؟			
2	هل تساهم الشركة التي تعمل فيها في برامج حل المشاكل الأساسية للمجتمع؟			
3	هل تشترك الشركة التي تعمل فيها في حل المشاكل الاجتماعية داخل الصناعة وكذا المشاكل الإقليمية والقومية والدولية ذات المضمون الاجتماعي؟			
4	هل تم إعداد سياسات وبرامج لتخفيض الأثار الضارة على البيئة (مثل التلوث انبواء والماء) إلى أدنى حد لها؟			
5	هل هناك برامج للأبحاث والتطوير تشمل على تقدير التكاليف الاجتماعية مثل التلوث الناشئ من التكنولوجيا الحديثة او التعبئة والتغليف؟			

جدول (10): المسؤوليات والخطط والبرامج المستقبلية ، والى أي مدى؟

ت	البنود	نعم	كلا	وزن السؤال
1	هل تتضمن عملية التخطيط طويل الاجل والتنبوء داخل الشركة تصورات لواجهة التعارض المحتملة بين المجتمع والشركة؟			
2	هل من الافضل وجود تعاون بين الشركة وبعض الوحدات الحكومية لإعداد الخطط اللازمة لحل مشاكل التعارض في المستقبل؟			
3	هل هناك مسؤوليات تنظيمية محددة تم تخصيصها لكي تضمن مشاركة الشركة في البرامج الضرورية لحل اوجه التعارض بين المجتمع والشركة في المستقبل؟			
4	هل تقدم خطط وسياسات الشركة طويلة الاجل وسائل مرنة تتماشى مع التغيرات الاجتماعية المتوقعة؟			
5	هل خطط الشركة وسياساتها طويلة الاجل يعاد تقييمها بغرض ضمان تماشيها مع الاهداف الاجتماعية للدولة في المستقبل؟			

من خلال عرض استمارة الاستبيان على المدققين الخارجيين التابعين لديوان الرقابة /تدقيق 2 في محافظة البصرة لتقييم اسئلة استمارة الاستبيان ووضع القيمة المعيارية لكل سؤال والتي تراوحت بين (0-5) درجة. فالسؤال الذي له صلة مباشرة مع حقل الدراسة يأخذ اعلى درجة وهي (5) اما السؤال الذي ليس له صلة مع حقل الدراسة فليس له اية قيمة أي يأخذ (0)، وهكذا تتدرج النيم المعيارية للأسئلة حسب الأهمية النسبية لكل سؤال .  
ولغرض الوصول الى قيمة حقل الدراسة والتي حصل عليها الباحث من خلال جمع الإجابات من عينة الدراسة لابد من استخدام المعادلة التالية :

$$\text{قيمة حقل الدراسة} = \frac{\text{قيمة الاسئلة المعيارية}}{100} \times 100$$

اذ تكون قيمة حقل الدراسة كنسبة مئوية ، وكما موضحة ادناه :

**الجدول (1):** الذي يوضح وجود او عدم وجود ادارة مسؤولة اجتماعيا، فحسب رأي المدقق الخارجي ان الاسئلة المتعلقة بهذا المجال كانت قيمتها المعيارية تساوي (17) درجة ومن خلال استحصاء الاجابات الفعلية من عينة البحث لوحظ ان الدرجة الفعلية للإجابات كانت تساوي (15) درجة أي ان قيمة حقل الدراسة كان كالآتي :

$$\text{قيمة حقل الدراسة} = \frac{15}{17} \times 100 = 88\%$$

اذ يشكل حقل الدراسة الخاص بوجود او عدم وجود ادارة مسؤولة اجتماعيا في الشركة عينة البحث نسبة مئوية قدرها 88% وهي نسبة جيدة نسبيا يدل على ان هناك ادارة مسؤولة اجتماعيا ، ولكن لا يمكن الحكم على ان هذه الادارة كافية ووافية لمعالجة الأمور والمسائل الاجتماعية وخصوصا في الوقت الحاضر وبعد التطورات التي شهدها محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجال التطبيق العملي .

ولبذا لابد من تطوير الكادر المسؤول اجتماعيا في الشركة بحيث يصبح كادر اكثر دراية في البيئة الاجتماعية ومتطلباتها وان يكون افراد هذا الكادر مؤهلين علميا وعمليا ويجب ان لا ينحصر هذا الكادر على المحاسبين فقط وانما يجب ان يشمل على اختصاصات اجتماعية اخرى كاختصاصين في علم ابيئة وعلم الاجتماع لمعرفة مدى تأثير الشركة على البيئة المحيطة بها.

الجدول (2): الذي يبين مدى استجابة الشركة للمطالب المختلفة للمجتمع، من خلال تقييم المدققين الخارجيين للأسئلة المتعلقة بهذا المجال، لوحظ ان القيمة المعيارية للأسئلة كانت (22) درجة ومن خلال استحصاء الأجوبة لوحظ ان القيمة الفعلية للأسئلة كانت (12) درجة ولهذا فان قيمة حقل الدراسة الخاص بهذا المجال تساوي:

$$\text{قيمة حقل الدراسة} = \frac{12}{22} \times 100 = 54\%$$

من خلال قيمة حقل الدراسة والتي شكلت نسبة 54% وهي نسبة ضعيفة نسبيا نستنتج ان هناك شبه إهمال لمطالب المجتمع من قبل الشركة . وعليه لا بد من ان يكون هناك لجنة مختصة بمعالجة مطالب المجتمع وان يكون هناك نوع من الرقابة الاجتماعية الى جانب الرقابة المحاسبية والإدارية (رقابة ادائية ) والتي تراقب الشركة على نشاطها الاجتماعي ومدى مساهمتها في تلبية مطالب المجتمع ، وان يكون هناك تجاوب بين البيئة والشركة ، كي لا يكون للشركة دورا سلبيا في المجتمع .

الجدول (3): الذي يبين التعرض بين اهداف كل من التنظيم و الإدارة والأفراد ، ومن خلال تقييم المدقق الخارجي لوحظ ان القيمة المعيارية للأسئلة كانت (23) وان الاجوبة الفعلية كانت (14) وعلى هذا فان قيمة حقل الدراسة تشكل :

$$\text{قيمة حقل الدراسة} = \frac{14}{23} \times 100 = 61\%$$

ومن هذه النسبة نلاحظ ان هناك تعارض ما بين التنظيم والإدارة والأفراد ولا بد من تقليل هذا التعارض أي لا بد ان يكون هناك نوع من التوافق بين التنظيم والإدارة والأفراد كي يتم تطوير المناخ التنظيمي داخل الشركة والمساهمة في خلق الإبداع .

الجدول (4) : الذي يشير الى ايجاد علاقات اكثر فاعلية بين العاملين والإدارة، ومن خلال تقييم المدققين الخارجيين لوحظ ان القيمة المعيارية لاسئلة حقل الدراسة كانت (22) درجة اما الاجوبة الفعلية فقد كانت قيمتها (14) درجة وعلى هذا فان قيمة حقل الدراسة شكلت :

$$\text{قيمة حقل الدراسة} = \frac{14}{22} \times 100 = 64\%$$

نسبة متوسطة نسبيا ولا بد من وجود سياسات محددة يسترشد بها المديرون في الشركة لتحسين العلاقات بين الإدارة والأفراد والاعتراف بالمساواة الجماعية لتحقيق نوع من توازن القوى في العلاقات بين الإدارة والعمال .



الجدول (5) : الذي يبين منع ورقابة المشاكل المتعلقة بأداب السلوك العاملين في الشركة، ومن خلال تقييم المدققين الخارجيين لوحظ إن القيمة المعيارية لاسئلة حقل الدراسة كانت (22) درجة اما الاجوبة الفعلية فكانت (17) درجة وعليه فان قيمة حقل الدراسة كانت :

$$\text{قيمة حقل الدراسة} = \frac{17}{22} \times 100 = 77\%$$

وهي نسبة جيدة وتدل على ان هناك نوع الالتزام الأخلاقي لدى العاملين في الشركة وليس هناك نوع من المشاكل الداخلية او الشخصية بين افراد الشركة ، وهذا مما يساعد على نشر روح التعاون بين افراد الشركة والذي يساعد على التزام الشركة بمسئوليتها الملقاة على عاتقها تجاه الاطراف المختلفة داخل المجتمع .

الجدول (6) : يبين القبول والاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية ، فقد لوحظ من خلال تقييم المدققين الخارجيين ان الاسئلة المتعلقة بهذا المجال قدرت (23) درجة في حين كانت الاجوبة الفعلية تساوي (14) درجة وعليه فان قيمة حقل الدراسة تشكل :

$$\text{قيمة حقل الدراسة} = \frac{14}{23} \times 100 = 61\%$$

ونلاحظ بان نسبة القبول والاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية غير مرتفعة أي ان القبول بالمسؤولية الاجتماعية غير دقيق او غير مطبق بالشكل الفعلي او الكامل، اذ لا بد ان يكون هناك نوع من الشفافية بهذه المسألة وليست مجرد شعارات تنكر، وعليه لا بد من خدمة الصالح العام فمثلا لا بد من تخصيص مسؤولية محددة لشخص داخل الشركة لادارة البرامج والسياسات ذات المضمون الاجتماعي ولا بد من تقييم دوري لدور الشركة داخل المجتمع ومدى مساهمتها الحقيقية فيه.

الجدول (7) : يدرس التخطيط داخل الشركة .. اهداف .. سياسات .. فلسفة الشركة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، ومن خلال تقييم المدققين الخارجيين فقد كانت قيمة حقل الدراسة المعياري تشكل (25) درجة أي ان جميع الاسئلة ذو صلة مباشرة بهدف الدراسة في هذا الحقل وقد كانت الاجوبة الفعلية لهذا الحقل تساوي (15) درجة أي ان قيمة حقل الدراسة في مجال التطبيق تساوي :

$$\text{قيمة حقل الدراسة} = \frac{15}{25} \times 100 = 60\%$$

ومن الملاحظ ان النسبة اعلاه نسبة متوسطة أي ان هناك نوع من النقص في تطبيق فلسفة الشركة حيال مسألة المسؤولية الاجتماعية، وليس هناك فلسفة واضحة ومحددة للشركة في حل أي تعارض بين اهداف الشركة والاهداف الاجتماعية للمجتمع ، وعلى هذا لا بد ان يكون هناك إستراتيجيات تتيح المزج بين اهداف الشركة واهداف المجتمع .

**الجدول (8) :** يوضح الخطوط العريضة لسياسات العلاقات العامة للشركة، فقد كانت قيمة حقل الدراسة المعيارية والمقيمة من قبل المدققين الخارجيين تشكل نسبة (20) درجة اما الأجوبة الفعلية فقد أخذت قيمة تشكل (16) درجة وعليه فان قيمة حقل الدراسة في المجال التطبيقي تساوي :

$$\text{قيمة حقل الدراسة} = \frac{16}{20} \times 100 = 80\%$$

ومن هذه النسبة يتضح ان للعلاقات العامة سياسة واضحة داخل الشركة وتستجيب لمطالب الافراد داخل الشركة، اذ تعمل الشركة على المساهمة في الاعمال الانسانية بالنسبة لمنسوبيها اذ من ضمن صلاحيات المدير العام منح الموظفين التابعين للشركة مكافآت مالية للجوانب الإنسانية الخارجية كالمرض وعلى حساب الموازنة التشغيلية.

**الجدول (9) :** يوضح مشاركة الشركة في برامج العمل الاجتماعي، ومن خلال التقييم للمدققين الخارجيين لحقل الدراسة لوحظ ان القيمة المعيارية كانت ( 24 ) درجة بينما كانت الاجوبة الفعلية على هذا الحقل من الدراسة تساوي ( 19 ) درجة وعلى هذا فان قيمة حقل الدراسة في الجانب التطبيقي تشكل :

$$\text{قيمة حقل الدراسة} = \frac{19}{24} \times 100 = 79\%$$

وهي نسبة جيدة وتدل على ان هناك سياسات وبرامج معدة من قبل الشركة لتخفيض الآثار الضارة على البيئة الى ادنى حد ممكن، وعليه فان للشركة نوع من المساهمة الاجتماعية في المجتمع لكن تبقى نسبة المساهمة قليلة نسبيا وتحتاج الى دعم اكثر واكبر من قبل المسؤولين.

**الجدول (10) :** الذي يبين المسؤوليات والخطط والبرامج المستقبلية، ومن خلال تقييم هذا الحقل من الدراسة من قبل المدققين الخارجيين لوحظ ان قيمة الاسئلة تشكل (23) درجة وان الاجوبة الفعلية لهذا الحقل قد شكلت (19) درجة وعليه فان

$$\text{قيمة حقل الدراسة} = \frac{19}{23} \times 100 = 83\%$$

اذ ان من سياسات الشركة المستقبلية العمل على تطوير ادائها الاجتماعي والعمل على تحسين خططها المستقبلية بخصوص مساهمتها الفاعلة في تحسين البيئة والتقليل من التعارض المحتمل بين المجتمع والشركة .

ومن هذا المنطلق نلاحظ ان من حقول الدراسة العشرة السابقة يستطيع المدقق او المراقب الخارجي ان يصل في النهاية الى نتيجة عن اداء الشركة الاجتماعية والذي يمكنه من اجراء تقييم منتظم ورشيد للأنشطة ذات المضمون الاجتماعي للشركة .

## الاستنتاجات والتوصيات الاستنتاجات

- في ضوء الدراسة السابقة، يمكن استخلاص النتائج التالية:-
1. إن الدراسات والبحوث المحاسبية في مجال التصميم والتشغيل للنظم المحاسبية عن المراجعة الاجتماعية ما زالت محدودة جدا وان اغلب الاتجاهات الفكرية في المحاسبة قد صبغت اهتماماتها في تحديد الإطار العلمي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية .
  2. من اجل القيام بعملية المراجعة الاجتماعية ، لابد من وجود نظام فرعي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وربطه بالنظام المحاسبي لغرض توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الاجتماعية لتسهيل عملية المراجعة الاجتماعية .
  3. لم تلق المراجعة الاجتماعية الاهتمام اللائم حتى الان من الهيئات المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق ولقد كان من نتيجة ذلك عدم ظهور مفهوم متفق عليه ليذا الفرع من فروع المراجعة، كما هو الحال بالنسبة للمراجعة المالية والمراجعة الإدارية.
  4. لم يتم حتى الان وضع مجموعة من المعايير المتعارف عليها للمراجعة الاجتماعية بعكس الحال في المراجعة المالية إذ توجد مجموعة من المعايير المتعارف عليها والتي تمثل الإطار العام والذي يعمل من خلاله مراقبي الحسابات. ولذلك فيمكن الاسترشاد بمعايير كل من المراجعة المالية التقليدية والمراجعة الإدارية في وضع مجموعة من المعايير يمكن ان تلقى القبول فيما بعد.
  5. هناك العديد من المزايا المتوقعة من استخدام المراجعة الاجتماعية على كل من الشركة والمجتمع بأطرافه المستفيدة. وعلى الرغم من موضوعية هذه المزايا، فلم تلق المراجعة الاجتماعية حتى الآن ما تستحقه من دراسة وبحث.
  6. تظهر مجالات عمل المراجعة الاجتماعية نواحي التعارض بين الشركة والمجتمع، ولذلك فمن المتوقع حدوث تغيرات في هذه المجالات نتيجة لأية تعديلات في نواحي التعارض هذه، إذ اننا نعيش في عالم متغير باستمرار.
  7. يجب ان تشمل مجالات عمل المراجعة الاجتماعي إيداء الرأي عن سلامة القوائم والتقارير الاجتماعية والتي تظهر صافي الدخل الاجتماعي عن الفترة والأصول والالتزامات تجاه المجتمع في تاريخ معين، ولا شك ان هذا سوف يزيد من درجة الثقة في البيانات التي تشمل عليها تلك القوائم والتقارير.

## التوصيات

1. أن يتولى ديوان الرقابة المالية تقويم الأنظمة المحاسبية الاجتماعية القائمة في الوحدات الاقتصادية وتحديد مدى إمكانية الاستفادة منها في عملية استحداث أنظمة رقابية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تلك الوحدات .
2. من أجل تحقيق الفقرة (1) لابد من توفير في كل وحدة اقتصادية نظام فرعي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وربطه بالنظام المحاسبي القائم بها، وذلك لتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية الاجتماعية التي تسهل من عملية إجراء المراجعة الاجتماعية .
3. عمل الهيئات المهنية (الرقابية) والجامعات والمعاهد العراقية المختصة من الاهتمام بمفهوم ومضمون المراجعة الاجتماعية بشكل أكبر والعمل على وضع مجموعة من المعايير الرقابية الاجتماعية التي يرشد بها المراجع الاجتماعي في أداء عمله وتطويرها كمنهاج دراسي لتوضيح فكرة المسؤولية الاجتماعية والمراجعة الاجتماعية.
4. استخدام المراجع الاجتماعي قائمة الاستبيان عند مراجعته لنشاط الشركة الاجتماعي لكونها إحدى الطرق الرقابية الواضحة والمفهومة من قبل العاملين والمجيبين في الشركة والتي يستطيع المراقب الخارجي من ان يصل الى نتيجة بصورة أسرع وأوضح على الرغم من كون هذه الطريقة تفتقر الى شيء من الموضوعية إلا أن باستطاعة المراقب من ان يعززها بإبداء رأيه بالتقارير والقوائم الاجتماعية.
5. التركيز على الجانب الاجتماعي في أداء الشركات الى جانب نشاطها المالي وعلى هذا لابد من إجراء برامج توعية لبيان التأثير الاجتماعي للشركات ومدى تأثيرها على نفسية العاملين في الشركة بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام.
6. ضرورة قيام نقابة المحاسبين والمدققين بعقد الندوات والدورات التدريبية في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والمراجعة الاجتماعية للملكات المهنية في الوحدات الاقتصادية بهدف تعزيز إمكان توليهم تشغيل نظم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتوفير المعلومات التي تساعد في عملية قيام المراجعة الاجتماعية المتعلقة بالمساهمات الاجتماعية للوحدة.

## المصادر

### المصادر العربية

1. التميمي، جمانه حنظل ووائل راشد قاسم ، " تقييم الأداء الاجتماعي لشركة الحديد والصلب في البصرة للسنوات 1995-2000" ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، 2003.
2. الدباغ، لقمان محمد ايوب ، " نظام محاسبي مقترح للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية - التطبيق على معمل الغزل والنسيج في الموصل " ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1995.
3. الشحات، خضير السيد، "التكاليف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصحية في مصر. المفهوم والمشاكل والقياس" ، مجلة الإدارة ، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، العدد 1، يوليو 1988، القاهرة، مصر.
4. الصبان ، محمد سمير وإسماعيل إبراهيم جبعة وفتحي رزق السوافيزي ، " الرقابة والمراجعة الداخلية " ، اذار الجامعية للطباعة والنشر، إسكندرية، مصر، 1996.
5. الصبان ، محمد سمير ، " المحاسبة الاجتماعية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الأول ، 1978 ،
6. عبد، حنفي زكي ، " المدخل الحديث للمحاسبة الإدارية في اتخاذ القرارات " ، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1983.

### المصادر الإنكليزية

7. AICPA. "Audit Risk And Materiality In Coding An Audit" , Au-Section-312. Codification Of Statement On Auditing Standard, 1989.
8. Blum. Freed H. , "Social Audit Of Enterprise" , Harvard Business Rievew. March. 1958.
9. Bowen. Howard R. "Social Responsibilities of The Businessman" , New York, 1953.
10. Cynthia, Gain. " Accounting Issues in the Social Purpose Enterprise" , MacGraw-Hill Inc. , 2000.
11. Fredrick, H.W. " Accounting Information System- Theory And Practice" , Mac Graw - Hill Inc., Japan, 1983.
12. Keith, David. And Bromstrem Robert. " Implementing The Social Audit In An Organization" , Business and Society. Vol. 16, No. 1, 1975.
13. Kreps , T.J. . "Masurment Of The Social Performance Of Business" , Annals Of The Academy. Sept. 1962.
14. Masse , B.L. . "Next Stap For Business: Social Audit " , The America, April. 1974.
15. National Association Of Accountants. Committee on account for corporate, "Social Performance", Report of the Committee on account.
16. Taylor, D.H "Auditing An Assertions Approach " , John Wiley And sons, Inc. U.S.A. 1997.
17. Woelf , Charles, J., "The Social Audit" , The National Public Account, July, 1974.